

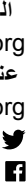
مراجعة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2015-2020

في الوقت الحالي، يتم إجراء دورة المراجعة الثانية لتطبيق الدول لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. في السنوات الخمس المقبلة، ستقوم جميع الدول بإجراء مراجعة داخلية ومراجعة الأقران بشأن إطاراتها وإجراءاتها القانونية المتعلقة بمنع الفساد لمعرفة ما إذا كانت تستوفي المعايير التي نصّت عليها الاتفاقية. وهي فرصة مهمة لتحسين ممارسة الدول بشأن الوصول إلى المعلومات.

الجدول الزمني للمراجعة الخاص بالدول متوفرٌ في:
[/unodc.org/unodc/en/corruption/implementation-review-mechanism.html](http://unodc.org/unodc/en/corruption/implementation-review-mechanism.html)



ائتلاف المجتمع المدني الخاص باتفاقية
الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
الموقع الإلكتروني
uncaccoalition.org
عنوان البريد الإلكتروني
info@uncaccoalition.org
uncaccoalition@
facebook.com/uncacc



ARTICLE 19

الدفاع عن حرية التعبير والمعلومات

العنوان: **ARTICLE 19**
Free Word Centre
Farringdon Road 60
London EC1R 3GA

الموقع الإلكتروني
هاتف
فاكس
عنوان البريد الإلكتروني
article19.org
2500 7324 20 +44
0566 7490 20 +44
info@article19.org
article19org@
facebook.com/article19org



مكافحة الفساد من خلال الوصول إلى المعلومات



تسمح المعلومات للجمهور بالمشاركة في التدقيق في الأنشطة الحكوميّة، وأن يكون لديهم حقّ إبداء الرأي في وضع السياسات والقوانين، ورصد إنفاذها.



يُعدّ الوصول إلى المعلومات أداةً رئيسيّة في مكافحة الفساد.



حيث إنّهُ يزيد من المحاسبية والشفافية، ويسمح بتحديد ممارسات الفساد وكشفها.

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)

تُطالب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الدول بإتاحة المعلومات حول أنشطتها، وبالتواصل مع المجتمع المدني؛ باعتبار ذلك عنصرًا أساسيًا في مكافحة الفساد.

المادة 10

تُطالب الدول باتخاذ تدابير لتعزيز شفافية إدارتها العامة؛ ويتضمن ذلك اعتماد إجراءات تيسر للجمهور الوصول إلى المعلومات حول "كيفية تنظيم إدارتها العمومية، وتشغيلها، وعمليات صنع القرار فيها." يجب على الدول أيضًا نشر معلومات حول الفساد في الإدارة العامة.

المادة 13

يلزم الدول بضمان مشاركة الجمهور وذلك من خلال "احترام، وتعزيز، وحماية حرية البحث عن المعلومات المتعلقة بالفساد، وتلقيها، وتعميمها، وبثها،" و"ضمان تيسر حصول الناس فعليًا على المعلومات".



تتضمن الاتفاقية مجموعة من الالتزامات الأخرى المتعلقة بالحصول على المعلومات. يجب على الدول:

• نشر معلومات عن تمويل المرشحين للمناصب العامة المنتخبة والأحزاب السياسية (المادة 7)

• إلزام الموظفين العموميين بإعلان أنشطتهم الخارجية، وتوظيفهم، واستثماراتهم، وأصولهم، والهدايا والمزايا ذات القيمة العالية التي قد ينجم عنها تضارب في المصالح (المادة 8)

• ضمان التوزيع العام للمعلومات المتعلقة بإجراءات الشراء والعقود الخاصة به، والمعلومات المتعلقة بالدعوات إلى المشاركة في المناقصات، والمعلومات المتعلقة بمنح العقود (المادة 9)

• تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون المالية العامة بما في ذلك "الإبلاغ عن الإيرادات والنفقات في الوقت المناسب" (المادة 9)

إنَّ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ليست هي الوحيدة التي تجعل من الوصول إلى المعلومات نقطة مركزية في لوائح مكافحة الفساد. إنَّ اتفاقيات مكافحة الفساد في قارة أمريكا، وأفريقيا، والشرق الأوسط تُطالب الدول أيضًا باعتماد تدابير الشفافية. في عام 2015، قامت الأمم المتحدة بتضمين الوصول إلى المعلومات كهدف من أهداف التنمية المستدامة، وذلك لإدراكها أهمية ذلك الأمر لمكافحة الفقر، بجملة وسائلٍ منها القضاء على الفساد.



إنَّ شروط أحكام الوصول إلى المعلومات في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تُلزم الدُول بتنفيذ التغييرات على المستوى الوطني. ويتطلب ذلك:

1 قوانين الوصول إلى المعلومات

إنَّ القوانين الوطنية الخاصَّة بالوصول إلى المعلومات تُتيح للمواطنين، والمجتمع المدني، وآخرين المطالبة بمعلوماتٍ حول قرارات الهيئات العامَّة. وقد اعتمدت قرابة **120 دولة** قوانين أو سياساتٍ وطنية تُلزم الهيئات العامَّة بنشر معلوماتٍ حول أنشطتها بشكلٍ استباقيٍّ، وتُلزمها أيضًا بالاستجابة إلى طلبات الوصول إلى المعلومات في الوقت المناسب.

2 البيانات المفتوحة

إنَّ البيانات المفتوحة، التي يمكن استخدامها، أو إعادة استخدامها، أو إعادة توزيعها بواسطة أي شخصٍ بحرية، تُسهِّل إجراء تحليلٍ أسهلٍ لمجموعةٍ كبيرةٍ من البيانات المتعلقة بالإنفاق الحكومي، وهي مهمَّة لتحديد الفساد. ومنذ عام 2016، قامت **128 دولة** بتوفير مجموعاتٍ من البيانات حول الإنفاق الحكومي في صيغٍ مقلَّدة آليًا. ولكن البيانات المفتوحة بشكلٍ كاملٍ أمرٌ غير شائع. إنَّ البيانات كثيرًا ما يصعب العثور عليها عبر الإنترنت، ولا يمكن استخدامها بسهولة، ولا يمكن الحصول عليها إلا بترخيص حسب مؤشر البيانات المفتوحة العالمي (Global open data index).

3 سجلات الملكية النفعيَّة

عادةً ما تُستخدم الشركات الوهميَّة والأمانات السريَّة المجهولة لإخفاء الفساد، والاحتيايل، وغسيل الأموال. تقوم العديد من الدُول الآن بجمع معلوماتٍ حول المالكين الحقيقيين، كما التزمت بإتاحة تلك المعلومات للجمهور.

4 قوانين الإفصاح المالي والإفصاح عن المكاسب

إنَّ نشر الموارد الماليَّة للموظفين العموميين للتدقيق العام يعرقل الفساد ويحسن الثقة العامَّة في الحكومة. ووفقًا للبنك الدولي، تمتلك أكثر من **160 دولة** قوانين تُلزم الموظفين العموميين بالإفصاح عن أصولهم الماليَّة، ومسؤولياتهم، ومصالحهم. ويشمل ذلك المسؤولين المنتخبين، ووزراء الحكومات، والقضاة. ومع ذلك، فإن **55%** من الدُول فقط تقوم بإجراء ذلك الإفصاح العام بشكلٍ جزئيٍّ أو كليٍّ.